

المجتمع المدني العالمي والأخلاق

مايكل نوفاك *

تستند الحرية ببعديها السياسي والاقتصادي إلى عاملٍ مساعدٍ يتمثل في البيئة الأخلاقية (moralecology). وقد لاحظ جيمس ماديسون، أحد الآباء المؤسسين، أنّ الناس الذين لا يستطيعون ضبط مشاعرهم وعواطفهم في حياتهم الخاصة، لن يكونوا قادرين على ضبط أنفسهم في المجال العام. ولا شك أنّ البشر قادرون على المراجعة والوصول للخيارات. بيد أنهم يحتاجون لرياضة أنفسهم مدى الحياة سعياً لتطوير عادات التوازن والاعتدال والشجاعة والتواضع، والفضائل الأخرى، التي تمكنهم من الوصول لأحكام هادئة وجماعية، والثبات من وراء تلك القرارات في الظروف الصعبة وتحت النار. وهكذا فإنّ ممارسة الحرية مَحْمِيَةٌ بحارسٍ أمينٍ متمثل في العادات السليمة. فالأمر كما تقول إحدى الأناشيد الأميركية الشهيرة: "اضبط نفسك ضبطاً ذاتياً فتصبح الحرية قانوناً". الحرية بالنسبة للأفراد إذن هي نوعٌ من ضبط النفس أو التحكم في نوازعها؛ وذلك بوضع سائر الأعمال والتصرفات تحت انضباطيات التأمل والمراجعة والخيارات العقلانية. ومعظم الناس قادرون على ممارسة هذا الانضباط، لكنّ عندما يكون المجتمع المحيط مُساعداً لهم في القيام بتلك المهمة الصعبة، يكبح جماحهم عندما يمضون بعيداً، ويشجعهم بالأمثلة النبيلة والاستحاثات اليومية عندما يترددون.

1- **التغيير العالمي الكبير 1900-2000م:** هناك ما يدعو للاعتقاد أنّ العالم لم يعرف تغييراً عميقاً خلال قرنٍ من الزمان، مثلما شهده خلال القرن العشرين. وقد شهد النصف الأول من القرن العشرين حربين عالميتين هائلتين، أدتا إلى قتل مائتي مليون إنسان، وهو رقمٌ فظيعٌ ويمثل مجموع سكان العالم في فترةٍ من فترات التاريخ القديم. ومع ذلك؛ فإنه بسبب تسارع الاختراعات والاكتشافات العلمية، وسواد نظام اقتصادي معيّن هو النظام الرأسمالي، وتحسّن ظروف العناية الصحية، فإنّ عدد سكان العالم قفز من 1.6 مليون عام 1900 وإلى 6 مليارات عام 2000. وإلى حدٍ بعيد؛ فإنّ ذلك يعود إلى الارتفاع الكبير في توقعات العمر ما بين بدايات القرن ونهاياته؛ إذ قفزت تلك التوقعات من 47 سنة في بداياته، وإلى حوالي الـ 65 في نهاياته. ارتفع متوسط العُمُر في إحدى الدول الأكثر تطوراً (اليابان) من 44 إلى 80 سنة وفي إحدى الدول الأقل تطوراً (إثيوبيا) من 31 إلى 44 سنة. ومن زمن المسيح وإلى حدود العام 1820م؛ فإنّ عدد سكان العالم كان يتزايد بنسبٍ ضئيلةٍ ومتواضعة: من 231 وإلى 268 مليون حوالي العام 1000، وإلى حدود المليار عام 1820؛ أما منذ ذلك العام وحتى أواخر القرن العشرين فقد قفز عدد السكان قفزاتٍ

هائلة إلى أن وصل، كما سبق القول، إلى 6 مليارات عام 2000.

وهناك عدة إشارات أخرى على التغيير الكبير يمكن إجمالها بما يلي: ففي العام 1900 كان عدد السيارات التي بيعت يبلغ الـ 4000 سيارة؛ وفي العام 1998 بلغ 54 مليون. وفي العام 1900 كان متوسط ساعات العمل الأسبوعي ببريطانيا 52 ساعة، ونزل إلى 36 ساعة عام 1998. وفي العام 1948 (وهو العام الذي بدأت فيه الأمم المتحدة تجري مثل تلك الإحصائيات) كانت نسبة وفيات الأطفال في العالم 157 بين كل ألف طفل، أما في العام 2000 فقد انخفضت النسبة إلى 60 (وفي الهند من 190 إلى 73).

2- **ما معنى الأخلاق البيئية؟** إنها المجموع الموجز لكل تلك الحالات والأفكار والسرديات والمؤسسات والجمعيات ورموز النظم والآراء والممارسات السائدة، بالإضافة لدوافع وأسباب الإدانة والثناء- وهذا كله يعلمنا العادات الضرورية للازدهار الإنساني، كما يدرّبنا على ممارستها. والمعروف أنّ العائلات والجوار والمدارس والكنائس والجمعيات، والمؤسسات الأخرى التي تؤثر في حياتنا اليومية؛ وبخاصة في سنوات العُمر الأولى، هي التي تشكّل "الأجواء" التي ننشأ فيها. والواقع أنّ ثقافة أمنية ومحبة للحقيقة ومستقيمة تجعل من السهل على المرء أن ينضج باعتباره كائناً أخلاقياً؛ بما في ذلك تطوير عادات صحيحة وطباع وثيقة، وأن نسلك في هذه الدنيا مزوّدين بالحماس والاستقامة والثقة والأمل. أما النشوء في بيئات ثقافية رديئة أو فاسدة أو كارهة للحقيقة؛ فإنه لا يجعل من هذا التطور المتقدم صعباً فقط؛ بل إنه يجعل النجاح نادراً أيضاً. لكن، بالإضافة إلى المؤسسات المباشرة التي سبق ذكرها وذكر تأثيرها؛ فإنّ البيئة التي نحيا فيها، وتنمو من خلالها حياتنا الأخلاقية مملوءة أو ملوثة بالسرديات والرموز والصُور والأفكار ووجوه التحريم والإباحة والأغاني، التي تبثها الإذاعات والتلفزيونات ودُور السينما، ووسائل الاتصال الأخرى، إلى قلوب وعقول كائنات العصر الحاضر.

كان البروفسور ألن هرتزكه A.D.Hertzke أول من قدّم عرضاً موثقاً للبيئة الأخلاقية باعتبارها مفهوماً ثقافياً في مقاله: "نظرية البيئة الأخلاقية". وقد أظهر من جهة توازياتها وتشابهاتها مع البيئة البيولوجية، كما أشار بوضوح للاختلافات بينهما. وتضمن عرضه ذلك ذكراً للمشارف أو للحافّة التي يصبح عندها لا-مفرّ من أن يؤدي تكرار تصرفات أخلاقية إلى تردّي أو تراجع السياقات الأخلاقية لحزمة من السلوكات الإنسانية. وهذا التردّي من جهته يجعل من الصعب اتخاذ القرارات الصائبة أو المثابرة عليها، ويُلقى بأثقال باهظة (باعتبارها إجراءات دفاعية ضرورية) وأعباء في حالات أخرى. وقد لاحظ الأستاذ هرتزكه أنّ هناك استعمالات يسارية وأخرى محافظة لمصطلح "البيئية الأخلاقية"؛ بحيث يمكن اعتبار المصطلح بحد ذاته محايداً. أكثر من ذلك أنّ بعض أشكال التردّي الأخلاقي يمكن أن يكون عليها إجماع أو أنّ الجميع يوافقون عليها.

عندما يتوقع البشر وأحدهم من الآخر تصرفات سليمة وأمنية؛ فإنّ ذلك الآخر لا يحتاج إلى اتخاذ إجراءات دفاعية. والواقع أنّ التصرفات اليومية المتبادلة تتسم في العادة إلى حد

بعيد بالانفتاح والثقة المتبادلة. ويصبح الأمر مختلفاً تماماً عندما تبدأ تصرفات عنيفة بالظهور، من مثل السرقة أو قطع الطريق، أو نسب عالية من الاغتصاب، أو تهديدات متزايدة للأمن أو وجوه فشل كثيرة في نظام العدالة، أو ممارسة السخرية السوداء والخداع. والشيء نفسه عندما تنتشر الصور الطفولية أو البدائية على المباني، ويكثر تكسير النوافذ، وتخريب التلفونات العامة ووسائل الراحة العامة، والتبول في الشوارع والأزقة، وانتشار الفضلات في الشوارع- كل تلك مظاهر للحرية الشخصية وعدم الإحساس بالقانون، والخروج على كل عادي وأخلاقي؛ وتُشعر في العادة بإمكان التحول إلى بواعث على التمرد والخراب والتخريب. وتكرار تلك الحوادث يمكن قياسها، كما يمكن وضع فرضيات وأفكاراً حول دلالاتها. كما أن الفرضيات يمكن أن توضع حول الأسباب والشروط.

أما على الجانب الإيجابي؛ فإن "المجتمع الحر" على سبيل المثال، عنده سردياته الخاصة والملائمة له. وقصته أو قصته في العادة مملوءة بالبطولات والشخصيات ذات الأبعاد الرمزية، والأفكار السامية، والانضباط المتفوق، والزهد والتضحية، ورؤى الحياة الطيبة، وهي أمور تدفعنا للأمام وتستحثنا من أجل الفعل الأخلاقي. وهذه الأمور أيضاً جزء من "البيئية الأخلاقية".

3- أزمة البيئة الأخلاقية: يتألف المجتمع الحر من ثلاث منظومات مستقلة ومتداخلة في الوقت نفسه؛ المنظومة الأولى: دولة ديمقراطية في حياتها السياسية، مؤسّسة على إجماع المواطنين، وفصل السلطات، وحكم القانون. والثانية اقتصاد مُبدع في مساره، مؤسس على المبادرة الفردية، والملكية الشخصية، والأسواق المفتوحة. والثالثة ثقافة حكم ذاتي أو استقلالٍ فردي في الجانب الأخلاقي، مؤسّسة على الإيجاب في الفضائل الحاضرة لدى الأفراد: ضبط النفس، واحترام الآخر، وطاعة القانون، والاهتمام العام وما شابه. وهذه المنظومات الثلاث ينبغي أن تعمل مستقلة ومتعاونة، تراقب كل واحدة منها الأخرى، وتتوازن بها ومعها.

وفي هذه الحالة؛ فإن الاقتصاد الصحي والصحيح ضروري، إذا أردنا أن يستمر الإيمان وتستمر الثقة من جانب الناس، والأقل حظاً منهم بالنظام. بيد أن النظام السياسي السليم أكثر ضرورة. إذ في غياب ذلك النظام أو ضعفه؛ فإن النظام الاقتصادي سرعان ما يتردى إلى خرابٍ وتخريب. والأكثر أهمية من ذلك كله توافر القدرة على الانضباط الذاتي، والحكم الذاتي أو الشخصي. ذلك أن الأشخاص الذين لا يستطيعون ضبط جموحهم في حياتهم الخاصة، لا ينتظر منهم أن يستطيعوا ذلك في المجال العام. وفي زمننا الحاضر هناك إدراك كبير لضرورات النظام السياسي الصالح، والنظام الاقتصادي الصالح. بيد أن الأزمة الأكثر عمقاً تكمن في تجاهل "البيئية الأخلاقية" التي تمثل ثقافة الحرية، وعلى المستوى الوطني والآخر العالمي.

عام 1989م، في أوروبا الشرقية، على سبيل المثال، كانت صرخات الحرية

والديموقراطية على كل شفةٍ ولسان. لكن بعد سنتين أو ثلاث، وإجراء انتخابات حرة دون تحسنٍ في الوضع الاقتصادي، أدرك الناس أن الانتخابات الحرة لا تكفي، بل لابد من نمو اقتصادي تغير من حياة أولئك الذين يرقدون عن السفح، فما لم تتحسن حياة الناس، فإنهم لن يحبوا الديمقراطية. ثم تعلم الناس أن اشتراح قوانين الملكية الفردية والسوق الحرة، ليست "كافية" لاستحداث الثروة. فالازدهار الاقتصادي لا تحدثه القوانين الجديدة. بالفكر وبالإرادة، يكون على المواطنين أن يبعثوا الحياة في عظام القوانين. الازدهار الاقتصادي يتطلب الالتزام الشخصي لملايين الناس وأن يأخذوا جانب المبادرة لصنع الحياة الجديدة: عليهم أن ينظروا من حولهم، ويروا ماذا يمكن فعله، ثم أن يسعوا بأنفسهم من أجل السير قُدماً. عليهم أن يعملوا ويستثمروا ويخاطروا ويحلوا المشكلات اليومية، وينتجوا الوقائع والحقائق. هذا هو الأمر: ممارسة الإبداع الاقتصادي. عليهم أن يتعلموا العمل معاً، مع رفاقهم في العمل، ومع الزبائن، ومع موردي المواد الأولية، وكل أولئك الذين يتوقف عليهم نجاحهم. وبعبارة أخرى: عليهم أن يتعلموا الأخلاقيات الجديدة، أو أن يبدعوا الأخلاقيات الجديدة التي تتضمن عادات وممارسات وتوقعات.

إن الحياة الطيبة في المجتمع الحر أكثر تطلباً ومشقة ومسؤوليات من الحياة في المجتمعات الاشتراكية أو التقليدية. وهكذا يكون على المرء أن يبحث عميقاً في ذاته ليجد أسساً أخلاقية جديدة. لابد من استدعاء المبادرة واعتناقها. ولابد من المخاطرة القوية، والاستعداد لفقد كل شيء، من أجل إيجاد شيء جديدٍ ما كان موجوداً من قبل. وبهذه الطريقة فقط يمكن توليد الثروة. أن تكون إنساناً منضبطاً بالحرية أشق بكثيرٍ من الخضوع في المجتمع الشيوعي، أو الاستسلام في المجتمع الديكتاتوري.

ولكي تكتسب الفضائل التي يتطلبها المجتمع الديمقراطي الحي، تحتاج إلى اقتصادٍ حر. لكنك تحتاج أكثر إلى المسعى الفردي والدعم المؤسسي. وهناك من سمى ذلك: الجمهورية المتحضرة أو المدنية. بيد أن التسمية ليست مهمة، بل المهم اكتساب العادات المدنية، والمسؤولية الشخصية، والتعاون، وروح التوافق، وعادة "المعارضة الملتزمة". وحبذا لو أمكن كتابة مؤلف للمواطن المسؤول وشروطه وأخلاقياته كما فعل أرسطو في الأخلاق النيقوماخية؛ لكننا لا نملك دليلاً على ذلك حتى الآن.

وفي كل المنظومات الثلاث التي تحدثنا عنها؛ فالمجتمع الحر مدفوعٌ إلى السؤال المفتوح وغير المحدود، مدفوعٌ إلى البحث والفهم الأفضل. وهكذا فالمجتمع المفتوح، كما سماه كارل بوبر، مدفوعٌ إلى نوعين من الأسئلة: (1) الأسئلة من أجل الفهم (ما هذا؟)، (2) والأسئلة عن حقائق الأدلة (هل الأمر هكذا فعلاً؟). أما الأسئلة من النوع الأول فتتطلب الدقة والعمق. في حين ترمي الأسئلة الأخرى للبقاء عن حقائق الواقع. والمجتمع الحر يحتاج للاثنتين من أجل ازدهاره وبقائه.

تتأني أزمة الأيكولوجيا الأخلاقية اليوم، من واقع أن الأيديولوجيات والممارسات تشير إلى أن النقص في معرفة النفس يفترس قلب المجتمع الحر. ولدينا ثلاثة أمثلة: أكثر

النظريات الاقتصادية تؤكد مركزية "النفع الذاتي"، في مظاهره المادية، وحتى في أبعاده النقدية. وكثير من النظريات السياسية تتخذ لها مركزاً في الواقعية القائمة على القوة والمصلحة. وكثير من النظريات الثقافية تختار النسبية والذاتية، لكننا الحرية تعني: افعل ما ترغب فيه! والذي أراه أن كل هذه النظريات تُعاني من خاتمة غير ناضجة. ففي كل النظريات يجري الاتجاه إلى النهاية قبل استنفاد الأسئلة. فأن تكون موازنة هذه الشركة أو تلك على ما يُرام، لا-يُغني عن طرح المزيد من الأسئلة عن عدالة التصرفات أو نبل الأفعال. وعندما يقوم فردٌ أو تقوم ثقافة بتركيب منظومةٍ من نوع ما؛ فإن ذلك لا يُغني عن السؤال: هل هذا التركيب صحيح أو زائف؟ وهل هو قانعٌ للذات أو أنه مدمرٌ للآخرين؟

إنّ اتجاه العالم للتوحد، بسبب الضغوط الناجمة عن العواصف السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية، يُبرز الحاجة للتفكير في الإيكولوجيا الإنسانية الملائمة. ما هي السرديات والرموز والأفكار والعادات التي نكسبها أو نوثقها أن ندركها من التجربة الجماعية الإنسانية الجديدة، وهل نستكشف إمكانياتٍ تدفع باتجاه ثقافةٍ عالميةٍ مزدهرة؟ ولن تكون تلك الثقافة طبعاً موحدة بل تعددية. وكل أجزاءها سوف تزدهر. ولن يُهمل جزءٌ منها فيما قبل العلم، أو فيما قبل الرأسمالية أو في الماضي ما قبل الديمقراطي. وفي حاضرٍ ومستقبلٍ تحترم فيه حقوق الإنسان، وإمكانيات الإنسان في المؤسسات وفي الثقافة.

إنّ هدفنا الوصول إلى حضارةٍ عالميةٍ للحرية والصدقة والاحترام المتبادل. حضارة مؤسسة على هيئات ديمقراطية في المجال السياسي، وعلى جهاتٍ مبدعةٍ وحرّة في المجال الاقتصادي، وعلى ثقافة الحكم الذاتي، والفضائل المدنية والحكمة العملية في الأفق الأخلاقي. والاسم الذي اختاره لهذا المشروع: مدينة الخير.

إنها أسئلة ضخمة، والخطوط الكبرى لخطة العمل تحتاج إلى فعالية ونشاط وإبداع أذهانٍ بشريةٍ كثيرة.

(* أستاذ الأخلاق بالمعهد الأمريكي للمشاريع الاستراتيجية، واشنطن.